

## كوفيد-19 والحماية الاجتماعية في جنوب آسيا: حالة باكستان 1

يانيك مرخوف و خرام عارف ، مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

وبالنظر إلى ما بعد الأزمة الحالية، من الواضح أن نظام الحماية الاجتماعية في باكستان يجب أن يتغير بشكل أكبر لضمان تغطية كافية تتسق مع المفهوم العالمي القائم على الحقوق للحماية الاجتماعية.

ومن أجل ضمان الحد الأدنى من الضمان الاجتماعي في مواجهة صدمات إستثنائية أو متغيرة، يجب على باكستان النظر في توسيع أوضاع الحماية الاجتماعية الخاصة بها لتشمل الوسط المفقود، والذي يتألف في الغالب من العمال في القطاع غير الرسمي غير الفقراء. وتعتبر الإعانات الشاملة للأطفال والمساعدة الاجتماعية الموسعة إلى السكان غير الفقراء (المهمشين) من أدوات السياسة الواعدة التي لم يتم استخدامها بعد.

و في عام 2020، حيث شهد مسح بطاقة نقاط الفقر المستخدم لإستهداف المساعدة الاجتماعية أول تحديث له منذ 10 سنوات، ينبغي تطبيق الدروس المستفادة من الأزمة للسماح بالتحديث السهل والتسجيل المستجيب للصدمات، والتغطية الواسعة لخطط المساعدة الاجتماعية. أظهر التسجيل في برنامج إحساس لتقديم مدفوعات نقدية طارئة أن التوسع السريع والقائم على الطلب والرقمي لخطط المساعدة الاجتماعية أمر ممكن، ويمكن تحديث السجلات بغض النظر عن تغطية المسوح وتواترها.

ويوفر 11.9 مليون مستفيد تم تحديدهم حديثاً فرصة فريدة لدمج أعداد كبيرة من الوسط المفقود في مشهد الحماية الاجتماعية. ويجب أن يوفر تسجيلهم في برنامج إحساس لتقديم مدفوعات نقدية طارئة الزخم لجهود الشمول المالي على نطاق واسع.

التأمين الاجتماعي متاح حالياً فقط لموظفي القطاع العام أو العاملين في مؤسسات القطاع الرسمي الأكبر حجماً. إن إيجاد حلول للحواجز السلبية لدى أصحاب العمل لتوظيف العمال بشكل غير رسمي لتجنب إشتراكات مؤسسة التأمين والمعاشات للعاملين ومدفوعات نهاية الخدمة (بدلاً من التأمين ضد البطالة) يمكن أن يؤدي إلى جعل التأمين الاجتماعي أكثر شمولاً، ويدفع للأمام الطابع الرسمي على علاقات العمل التعاقدية.

وهناك وعد بتوسيع أنظمة المعاشات التقاعدية مثل مؤسسة التأمين والمعاشات للعاملين لتشمل القطاع غير الرسمي وجعل المخططات الاختيارية مثل نظام التقاعد الاختياري (أكثر) شمولاً لأصحاب الدخول المنخفضة أو الممتنمين للقطاع غير الرسمي. ويمكن أن يؤدي تعزيز الإستحداث السهل لهذه المخططات إلى توسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي، وخاصة بين العاملين لحسابهم الخاص. علاوة على ذلك، يمكن إستخدام سجلاتهم للتوسع الرأسي المستجيب للصدمات في المزايا الممنوحة.

### المراجع:

IPC-IG and UNICEF ROSA. 2020 (forthcoming). Socio-economic impacts of COVID-19, policy responses and the missing middle in South Asia. Research Report. Brasília: International Policy Centre for Inclusive Growth.

### ملحوظة:

1 - يعرب المؤلفان عن إمتنانهما للدعم والتعليقات التي تلقياها م من لويس غورجون فرنانديز (المكتب القطري لليونسيف في باكستان). ويمكن العثور على المراجع الكاملة للبيانات المذكورة هنا في التقرير الكامل (IPC-IG and UNICEF ROSA) (2020).

**تشكل جائحة كوفيد-19 وتداعياتها الاقتصادية تحدياً غير مسبوق لأنظمة الحماية الاجتماعية في الدول.** ويتعرض العمال في القطاع غير الرسمي للخطر بشكل خاص خلال الأزمة الحالية، لأنهم غالباً ما يمثلون "الوسط المفقود"، الذي لا يتم تغطيته بالمساعدة الاجتماعية أو التأمين الاجتماعي. وفي موجز سياسات أخير، قام مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل والمكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة لجنوب آسيا (IPC-IG and UNICEF ROSA 2020) بتحليل التداعيات الاقتصادية للأزمة وتداعيات السياسة المتخذة في ثمانية دول في جنوب آسيا، والدعوة إلى إدراج الوسط المفقود في مشهد الحماية الاجتماعية السائد. ويلخص هذا العدد من رسالة قصيرة نتائج دراسة حالة باكستان.

لقد تضررت باكستان بشدة من الجائحة. فالطاقة الإستيعابية الطبية غير الكافية والوضع الأولي الاقتصادي الضعيف في ظل برنامج تكيف هيكلية وإطار تسهيل موسع يدعمه صندوق النقد الدولي يتم تنفيذه مؤخراً في عام 2019، أدت إلى تفاقم تأثير الأزمة. وإستجابة لإرتفاع معدلات الإصابة، لا سيما في الأحياء الحضرية الفقيرة في كراتشي ولاهور، فرضت الحكومة إغلاقاً كاملاً في أواخر شهر مارس ثم تم رفعه تدريجياً منذ 9 مايو في ظل حتمية إنقاذ سبل العيش. ونظراً للإرتفاع المستمر في أعداد الإصابات، تم الطعن في هذا القرار، وأعيد فرض الإغلاق محلياً.

ويساهم الإقتصاد غير الرسمي الضخم في باكستان بما يقرب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل الترتيبات غير الرسمية أكثر من 80 في المائة من إجمالي العمالة. وتعرض تجارة الجملة والتجزئة وقطاع الصناعات التحويلية كثيفة العمالة لصدمات العرض والطلب على حد سواء ويضماً معاً 18.5 مليون من العاملين غير الرسميين الذين تأثروا بشكل كبير. وبسبب الأزمة، من المتوقع أن ينكمش الإقتصاد الباكستاني بنسبة 2.6 في المائة في السنة المالية 2019-2020 ومرة أخرى بنسبة 0.2 في المائة في السنة المالية التي تبدأ في يوليو 2020، وكلاهما تنقيحات كبيرة في إتجاه الهبوط لتقديرات النمو ما قبل الأزمة. ونتيجة لهذا التراجع الإقتصادي، يمكن أن يزداد الفقر المدقع بما يصل إلى 1.47 بالمائة. وسيكون معظم هؤلاء الذين يعيشون في فقر، ويصل عددهم إلى 3 ملايين شخص من العمال غير الرسميين، وكثير منهم لا تغطيهم الحماية الاجتماعية القائمة، والتي تركز إما على إستهداف الخمس الأفقر (مخططات المساعدة الاجتماعية مثل إحساس كفالات) أو يغطي فقط أقلية صغيرة ميسورة نسبياً تضم موظفي القطاع الرسمي المؤهلين للتأمين الاجتماعي. على سبيل المثال، يدفع 3.5 في المائة فقط من الأشخاص في سن العمل إشتراكات في نظام المعاشات في باكستان.

لحماية سبل العيش والإقتصاد أثناء الإغلاق، أقرت الحكومة حزمة سياسات بقيمة 3.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. على الجانب النقدي، قام البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة بما مجموعه 5.25 نقطة مئوية ووضع قواعد إئتمان أكثر مرونة وتوسعاً للأفراد والشركات. على الجانب المالي، أدخلت باكستان عدداً من التخفيضات، يتعلق العديد منها بالحماية الاجتماعية. وعلى وجه الخصوص، فقد أدخلت برنامج إحساس لتقديم مدفوعات نقدية طارئة، ويغطي 5 ملايين من المستفيدين حالياً من برنامج إحساس كفالات، و 11.9 مليون مستفيد مؤقت جديد كانوا إما غير مؤهلين أو غير مؤهلين قبل الجائحة. وتم تحديد العديد من المستفيدين الجدد من خلال حملة الرسائل النصية القصيرة، وهم عمال مياومة وعمال في القطاع غير الرسمي فقدوا سبل العيش خلال الأزمة. وعليه، فإن الكثير منهم ينتمي إلى الوسط المفقود، حيث يتلقى جميع المستفيدين ما قيمته 4 أشهر من الإعانات النقدية مقدماً في نقاط دفع تعمل بالخصائص الحيوية، بما يعادل 15 في المائة من متوسط دخل الخمس الأفقر من الأسر.